جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية
تخصص:علم الاجتماع الحضري سنة اولى ماستر مادة: سياسات المدن

امتحان السداسي الثاني الدورة العادية للموسم الجامعي: 2025/2024

تعتبر سياسة المدينة مجموعة من المشاريع والتدابير القانونية والمقتضيات التنظيمية، التي يسعى من خلالها كل المتدخلون المعنيون بالمدينة إلى بلورتها وتطبيقها بما يؤدي الى تجاوز الصعوبات المترتبة عن الازمات التي مرت أو تمر بها الفضاءات الحضرية الحساسة، اتجاه تحقيق حكامة جيدة وتنمية بالمدن، اعتمادا على ماسبق وانطلاقا مما درست حدد مايلي:

1/ المبادئ العامة لسياسة المدن في الجزائر (8 نقاط)

2/ مجالات التنمية المستدامة التي تهدف سياسة المدن الى تحقيقها (6 نقاط)

3/ دواعي تبني سياسة المدن الجديدة في الجزائر (6 نقاط)

الاجابة النموذجية:

1/ المبادئ العامة لسياسة المدينة ترتكز سياسة المدينة في الجزائر على إحدى عشرة مبدءا أساسيا كما جاءت بها المادة الثانية من القانون التوجيهي للمدينة، وتتمثل في:

***التنسيق والتشاور**.يقصد به مساهمة مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منتظمة ومنسجمة وناجعة، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة وبتحكيم مشترك.

***اللاتمركز** يعني اللاتمركز أن يتم إسناد المهام والصلاحيات الخاصة بالدولة إلى ممثليها المتواجدين على المستوى المحلي ليقوموا مقامها في كل القرارات والمعاملات وبالتالي يتم عدم تركيز المصالح في مكان واحد.

***اللامركزية** تعتبر اللامركزية نوع من أنواع التسيير الإداري الذي ينسجم أكثر مع اهتمامات السكان ..فاللامركزية تعطي للجماعات المحلية والاقليمية عموما والجهات المرفقية، استقلالا بالشخصية المعنوية والمالية.

***التسيير الجواري** هو آلية يتم بموجبها وضع المناهج والأسس الرامية إلى إشراك السكان بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي عن طريق الحركة الجمعوية في تسيير الرامج والأنشطة التي تخص المحيط العمراني الذي يعيش فيه .كما يتم إشراكه في تقدير وتقييم الآثار المترتبة عن ذلك.

***التنمية البشرية** ترمي بالأساس جعل الانسان الذي يعمر المدن المصدر الرئيسي للثروة، والغاية من كل عمل تنموي

***التنمية المستدامة** والقاضي بأخذ الحاجات الراهنة للسكان بعين الاعتبار دون المساس بحقوق الاجيال القادمة واحتياجاتها .

***الحكم الراشد** تعتبر الإدارة من الدعامات الأساسية لسياسة المدينة لكونها الأداة الفعالة و الأساسية لتنفيذها .ومن هنا ينبغي أن تكون هذه الادارة على قدر كافي من الكفاءة والعقلانية، وأن تركز على انشغالات السكان الحقيقية وتحقق مصالحهم.

***الإعلام** وتعني أن تقوم سياسة المدينة على وجود إطار لازم يقوم بتزويد السكان بكل المعطيات والحقائق، ويمكنهم باستمرار من الحصول بسهولة على المعلومات التي تخص مدينتهم وآفاق تطويرها.

***الثقافة** المدينة تعد كيانا ثقافيا بامتياز لأنها تمثل جوانب حياتية وحضارية وتاريخية .ومن هنا من بين ما ترومه سياسة المدينة، إبرازالهوية الثقافية الخاصة بالمدن الجزائرية، بوصفها فضاءات للإبداع والتعبير الثقافي في إطار القيم الوطنية، مع الحرص على إظهار القيم الأصيلة و الذاتية لسكانها..

***المحافظة:** و يعني المحافظة على الأملاك المادية والمعنوية وصيانتها وحمايتها وتثمينها بالخصوص.

***الإنصاف الاجتماعي** و يعني أن تحرص الدولة في سياسة المدينة على تحقيق مبدأ الانسجام والتضامن والتماسك الاجتماعي من خلال العمل على القضاء على كل الآثار السلبية الناجمة عن الإقصاء والتهميش واللامبالاة التي تولد لدى الساكنة شعورا بالعزلة والانكماش على الذات.

2/ تهدف سياسة المدينة الى تحقيق التنمية المستدامة وفق مجالات متعددة، لكل منها أهدافه المحددة التي تندرج ضمن خطة شاملة يتم وضعها حيز التنفيذ من طرف السلطات .وتشمل هذه الخطة عدة مجالات كالتالي:

مجال الاقتصاد الحضري: انطلاقا من الصعوبات والاختلالات التي يعرفها الاقتصاد الحضري كتدهور الموارد الطبيعية واستعمالها المفرط، وغياب دور المدينة كمؤثر اقتصادي، والتفشي المكثف النشاطات الموازية ... وغيرها، تهدف سياسة المدينة في

هذا المجال إلى: الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية في البلاد؛ المحافظة على البيئة الثقافية والطبيعية، ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة وترقية التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال.

المجال الحضري والثقافي: في هذا الباب ينبغي التحكم الجيد في توسع المدينة عن طريق المحافظة على الأراضي الفلاحية خاصة الخصبة منها، وعلى المناطق الساحلية الغنية والمناطق المحمية لأسباب شتى .ويتم ذلك عبر ما يلي: تصحيح الاختلالات الحضرية المتنوعة التي يتم رصدها من طرف المتخصصين، إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه، من أجل تفعيل وظيفته وخاصة في المراكز العمرانية العتيقة والضواحي، المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدينة وتثمينه، المحافظة على الساحات العمومية والمساحات الخضراء الموجودة وترقيتها، تدعيم وتطوير البنيات التحتية والتجهيزات والمرافق العمومية الحضرية في المدينة ، ترقية وسائل النقل في المدينة لتسهيل الحركة المرورية وضمان تنقل السكان للعمل أو الزيارات او غيره؛ ترقية المسح العقاري وتطويره؛ تفعيل نشاطات عقارية مختلفة في الدينة،.

المجال الاجتماعي: يتمثل الهدف الرئيس في المجال الاجتماعي في تحسين كل من ظروف وإطار معيشة السكان داخل المدينة .ويتم ذلك بمكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء السكنية، ترقية التضامن الحضري والتماسك الاجتماعي بين كل مكونات المجتمع بواسطة آليات يشترك في وضعها المجتمع المدني. ترقية وتطوير النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية خاصة لدى فئة الشباب والفئات ذات الاحتياجات الخاصة.المحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتهما بالمدينة عن طريق إجراءات عملية مناسبة وحملات تحسيسية دورية. الوقاية من الانحرافات الحضرية والآفات الاجتماعية المدمرة التي باتت تعشش في الأحياء. وتدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية الموجودة كالملاعب الجوارية والحدائق العمومية وصيانتها دوريا وحمايتها.

مجال التسيير :يهدف العمل في هذا المجال إلى تحقيق وترقية ما يسمى بالحكم الراشد عن طريق تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة التي تزيد من الفعالية وتحارب الهدر بكل أنواعه، توفير وتدعيم الخدمة العمومية ، ودعم التعاون والتكافل بين المدن وخاصة في الظروف الاستثنائية.

3/ دواعي تبني سياسة المدن الجديدة و التابعة في الجزائر: في ظل التحديات الكبرى التي واجهتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، عمدت السلطات إلى انتهاج سياسة وطنية وإقليمية بإعادة تقسيم البلاد إلى تسعة أقاليم حتى تتمكن من تحقيق التوازن في توزيع السكان و الخدمات. فمدن اليوم، وفي شتى أرجاء المعمور، تعرف تغيرات سريعة على مختلف الأصعدة بسبب تزايد عدد قاطنيها وتوسع فضاءاتها وتعقد الحياة بها .وهي التغيرات التي نجمت عنها مشاكل متعددة حتمت على صناع القرار ومتخذي السياسات العمومية التفكير العميق في إيجاد الحلول الناجعة لها، ومن أجل تجاوز المشاكل التي أضحت تتخبط فيها المدن المعاصرة، ومنها أساسا الضغط المتزايد الذي ما فتئت تعاني من نتيجة التمدن السريع وما يرتبط من اكراهات جمة، أتت سياسة المدن الجديدة كبديل للقضاء على العجز الحالي المسجل في كل الميادين خاصة فيما يتعلق بانعدام التوازن في توزيع الأنشطة و الأفراد، و بالتالي ضرورة العمل على تحويل الحراك اتجاه الأقاليم الداخلية، و الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و المجالية و الاستثمارات من حيث الوفرة و التوزيع على كل الأقاليم و المدن و تحاشي الجهوية و المركزية و تنمية منطقة على حساب أخرى أو حتى مدينة على حساب توابعها. وجود عملية تقييم مستمرة وفعالة للمدن الجديدة في جميع مراحل النمو.

وقد طرحت فكرة المدن الجديدة بالجزائر كاستجابة حتمية للمشكلات الجمة الناتجة عن الامتدادات الحضرية و التوسعات الفوضوية بالمناطق الشمالية و في محيط المدن الميتروبولية، مثل " سيدي عبد الله بوينان و العجرون بالعاصمة، مدينة بوغزول بالهضاب العليا، المدينة الجديدة حاسي مسعود بالصحرا ء، مدينة المنيعة الجديدة ، على منجلي و ماسينيسا بقسنطينة " و بالتالي ترا في الأفق أنها ستكون الوسيلة الأنجع لحل مشكلات التكدس الحضري بالمراكز و المدن الكبرى و من خلق أقطاب نمو جديدة صناعية و تكنولوجية و حضرية على أعلى مستوى.بالتالي فالهدف الرئيسي من وراء إنشاء المدن الجديدة في الجزائر إنما كان بغية إنشاء أقطاب حضرية متكاملة، قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية للمتروبول الذي تنتمي إليه عدا عن التكفل بكافة الأعباء على اختلافها سواء اقتصادية اجتماعية أو فيما يخص ظروف الاقامة لساكنيها من سكن عمل و خدمات وما إلى ذلك و يمكن إجمال سياسة المدن الجديدة و التابعة بالجزائر في إطار سياسة التخطيط الاقليمي أين عمدت الدولة الجزائرية إلى انتهاج هذه السياسة، و التي تتضمن ضرورة إنشاء أقطاب نمو جديدة من شأنها تقليل ضغط النمو الحضري الزائد على المدن المركزية

اعداد: د/ نوال نوار